

Distr.: General
10 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 117 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 9 أيار/مايو 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى ترشح حكومة جمهورية كوريا
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 في الانتخابات المقرر إجراؤها في الدورة السابعة
والسبعين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة
كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان
و حمايتها هي من أولويات السياسة الخارجية لجمهورية كوريا (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ممتنة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه
المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 117 (ج) من القائمة الأولية.



مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة 9 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

ترشيح جمهورية كوريا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

أولاً - مقدمة

1 - تتمسك جمهورية كوريا بقوة بالقيمة العالمية لحقوق الإنسان، على النحو المتوخى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، بوصفها محور أهداف سياستها. وبعد أن عملت جمهورية كوريا بتقاني كعضو في مجلس حقوق الإنسان لمدة خمس فترات، فإنها ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في أولوياتها، مثل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم النساء والفتيات؛ والتأكيد على الترابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان كعناصر يعزز بعضها بعضاً؛ وإدماج القضايا الناشئة حديثاً التي تواجه البشر والمجتمع العالمي ككل في أعمال المجلس.

2 - وتشدد جمهورية كوريا على أهمية إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في جميع القطاعات، لا سيما في إطار التحديات الجديدة، مثل تغير المناخ، والنهوض بالتكنولوجيات الرقمية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعملية التعافي منها. وينبغي التصدي لهذه التحديات بشكل بناء واستباقي في مباحثات مجلس حقوق الإنسان، إلى جانب آليات الأمم المتحدة الأخرى، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني.

3 - وتؤمن جمهورية كوريا، استناداً إلى تجربتها في تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية على مدى العقود الماضية، إيماناً راسخاً بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ينبغي أن يكونا جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية في أي بلد. وفي هذا الصدد، ما فتئت جمهورية كوريا تتبادل خبراتها ومعارفها ودروسها المستفادة ذات الصلة مع تقديم المساعدة الإنمائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - المساهمات في مجلس حقوق الإنسان

ألف - الدعم الكامل لآليات حقوق الإنسان والمشاركة النشطة فيها

4 - كانت جمهورية كوريا عضواً في مجلس حقوق الإنسان خمس مرات منذ إنشائه في عام 2006 وانتُخبت آخر مرة للفترة 2020-2022. وشاركت جمهورية كوريا بنشاط، خلال فترة ولايتها، في مناقشات بشأن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية، تراوحت من حماية الفئات الضعيفة وتعزيزها، إلى قضايا حقوق الإنسان الخاصة ببلدان بعينها. وفي عام 2016، انتخب الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف رئيساً للمجلس، مقدماً مساهمات كبيرة في المناقشات بشأن تعزيز فعالية المجلس وكفاءته.

5 - وما فتئت جمهورية كوريا تبذل جهداً للاضطلاع بدور رائد في معالجة قضايا حقوق الإنسان الناشئة، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان، والحكومة المحلية وحقوق الإنسان.

6 - وبغية دعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس حقوق الإنسان، قدمت جمهورية كوريا تبرعات منتظمة إلى صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

7 - ووجهت جمهورية كوريا دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية في عام 2008. ونظرا لقيود السفر بسبب جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الإجراءات الخاصة من زيارة جمهورية كوريا في عام 2020 أو عام 2021. ومع ذلك، أجرت جمهورية كوريا حوارات صريحة وبناءة مع الإجراءات الخاصة من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك الردود الصادقة على مراسلاتها. وستواصل التعاون مع الإجراءات الخاصة بتقديم دعمها الكامل لزياراتها.

8 - وستؤدي جمهورية كوريا دورا نشطا في مناصرة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال المشاركة البناءة في طائفة واسعة من المناقشات، وتعزيز جميع جوانب حقوق الإنسان، ومواصلة المشاركة البناءة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، ودعم الوفاء بولايته ووظائفه.

باء - المشاركة البناءة في الاستعراض الدوري الشامل

9 - تولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لآلية الاستعراض الدوري الشامل وشاركت مشاركة كاملة في عملية الاستعراض برمتها بحسن نية. وخضعت للاستعراض الدوري الشامل الثالث بطريقة مفتوحة وبناءة في عام 2017.

10 - وتبادلت الحكومة وجماعات المجتمع المدني الآراء لاستعراض التوصيات المنبثقة عن الحوار البناء في الاستعراض الدوري الشامل. وأدرجت التوصيات المقبولة في عملية الاستعراض في خطة العمل الوطنية الثالثة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للفترة 2018-2022.

11 - وستواصل جمهورية كوريا دعمها القوي للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال المشاركة البناءة في الاستعراض الدوري الشامل والحوار مع الدول قيد الاستعراض.

جيم - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

12 - تؤيد جمهورية كوريا بقوة عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد التزمت بتقديم مساهمات مستمرة للمفوضية، بما في ذلك الهيكل الميداني في سول. وما برحت تعمل عن كثب مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن مختلف المسائل، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان. وزادت مساهماتها المالية للمفوضية بنحو ستة أضعاف خلال العقد الماضي. وستواصل جمهورية كوريا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدعوة إلى المساواة بين الجنسين، وحماية الطفل، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان الأساسية والحرية.

ثالثاً - المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ووضع سياسات وطنية لحقوق الإنسان

ألف - حقوق المرأة

13 - واصلت جمهورية كوريا دعم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإسهام في هذه الجهود. وشاركت في تقديم قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن القضاء على العنف الجنسي والجنساني والتمييز ضد النساء والفتيات، ولا سيما في الحالات الضعيفة.

14 - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، عملت جمهورية كوريا كعضو في لجنة وضع المرأة، وتقاسمت جهودها وأفضل ممارساتها، وشاركت بنشاط في المناقشات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق النساء والفتيات والقضاء على العنف الجنسي والجنساني وتمكين النساء والفتيات. وعملت أيضاً في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) منذ إنشائه في عام 2010.

15 - وعلى وجه الخصوص، شددت جمهورية كوريا على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأطلقت "مبادرة العمل من أجل المرأة والسلام" في عام 2018 للمساهمة في الجهود الدولية لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك القضاء على العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع. وفي إطار هذه المبادرة، شرعت جمهورية كوريا في مشاريع لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات النزاع، وعقدت مؤتمرات دولية سنوية لمناقشة المسائل ذات الأهمية الحاسمة في الخطة. وفي عام 2021، عُقد المؤتمر الثالث في سول وموضوعه "تعزيز أدوار المرأة وقيادتها في بناء السلام واستدامته من خلال النهج الذي يركز على الناجين".

16 - وفيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أعربت جمهورية كوريا عن تأييدها القوي لقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وفي عام 2021، وضعت خطة العمل الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ونفذتها بنهج حكومي شامل.

17 - وتضع جمهورية كوريا أيضاً الخطة الأساسية لسياسة المساواة بين الجنسين كل خمس سنوات بوصفها خطة وطنية شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وآخرها هي الخطة الأساسية الثانية، 2018-2022. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت جمهورية كوريا في عام 2017 خطة لتحسين تمثيل المرأة في القطاعات العامة الرئيسية، للفترة 2018-2022. وستواصل جمهورية كوريا جهودها لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرئيسية في القطاع العام.

18 - وما فتئت جمهورية كوريا، في صياغة وتنفيذ وتقييم مشاريعها للتعاون الإنمائي، توسع نطاق المنظورات الجنسانية في السياسات والمشاريع. ووضعت الوكالة الكورية للتعاون الدولي استراتيجية منتصف المدة للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025، مع رؤية لتعزيز المساواة بين الجنسين وكرامة المرأة، وتحاول المساهمة في تمكين المرأة ورفع مكانتها في البلدان النامية. وباستخدام هذه الاستراتيجية، ستسهم جمهورية كوريا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، بروح من الإنصاف وفي إطار عالمية أهداف التنمية المستدامة.

باء - حقوق الطفل

19 - ضربت جمهورية كوريا مثالا للعالم بانتقالها من متلقٍ للمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 1950 إلى مانحٍ رئيسي اليوم. وهي عضو في المجلس التنفيذي لليونيسف، وتساهم في عملية صنع السياسات والمشاريع المتعلقة بالأطفال المحتاجين في اليونيسف. وعلاوة على ذلك، عقدت اجتماعات ثنائية سنوية مع اليونيسف منذ عام 2004 ووقعت اتفاقا إطاريا مع اليونيسف في عام 2009، مما مهد الطريق لتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الطفل.

20 - وعلى الصعيد الوطني، سعت جمهورية كوريا جاهدة إلى تعزيز حقوق الطفل. وحققت جمهورية كوريا كثيرا من الإنجازات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: سحب التحفظ على الفقرة (أ) من المادة 21 من اتفاقية حقوق الطفل من خلال تشريع قانون جديد للتبني وصياغة الخطة الرئيسية الثانية لسياسة الطفل للفترة 2020-2024، لتقليل الآثار السلبية لكوفيد-19 على الأطفال. وتدير جمهورية كوريا أيضا المركز الوطني لحقوق الطفل بوصفه معهدا مستقلا للرصد في إطار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا.

21 - وفيما يتعلق بإساءة معاملة الأطفال، ستعزز جمهورية كوريا القانون بشأن الحالات الخاصة المتعلقة بالمعاقبة، مثلا على جرائم إساءة معاملة الأطفال، الذي سُن في عام 2014. وفي عام 2021، من أجل تعزيز حقوق الأطفال، حظرت جمهورية كوريا تأديب الأطفال بدنيا، وكان هذا الحظر توصية من توصيات اتفاقية حقوق الطفل وردت في الملاحظات الختامية المتعلقة بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الخامس والسادس لجمهورية كوريا. وعلاوة على ذلك، ستقدم جمهورية كوريا تقريرها الدوري السابع عن تنفيذ الاتفاقية في عام 2024 وستواصل بذل الجهود لتعزيز حقوق الطفل.

جيم - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

22 - التزمت جمهورية كوريا ببذل الكثير من الجهد للتمسك بمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمشاركة بنشاط في المناقشات بشأن الاتفاقية والتركيز على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك أثناء نقشي الجوائح. وستكفل باستمرار المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع السياسات والمضي قدما فيما يتعلق بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة لإقامة مجتمع شامل للجميع حيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة العيش بشكل مستقل.

23 - وترى جمهورية كوريا أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يعد وسيلة تضمن بفعالية الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية من خلال استحداث نظام لتقديم التماسات من الأفراد والجماعات. وبناء على ذلك، حسنت جمهورية كوريا الأطر المؤسسية الوطنية للتصديق على البروتوكول الاختياري عن طريق توحيد المراسيم المحلية، مثل قانون حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وسبل الانتصاف ضد انتهاك حقوقهم، وما إلى ذلك، وقانون ضمان حقوق الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في النماء ودعمهم. ومن المتوقع أن يؤدي التصديق على البروتوكول الاختياري إلى تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

24 - وتتكف جمهورية كوريا على تنفيذ الخطة الشاملة الخامسة للسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2018-2022، بعد أن بدأت بالخطة الأولى في عام 1998، كبرنامج وطني طويل

الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى جمهورية كوريا إلى تحسين مؤسسات رعاية المعوقين من خلال التواصل والتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم عن طريق إلغاء نظام تصنيف الإعاقة، وتشجيع سن القانون المتعلق بتعزيز وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والإعلان عن خارطة الطريق لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في مؤسسات إلى العيش المستقل، وتوسيع نطاق الدعم لتخفيف عبء رعاية الأطفال ذوي الإعاقة. وستنفذ بنشاط برنامج العمل العالمي للوفاء بغرضه، من خلال التعاون بين الوزارات والأقاليم من أجل تحقيق تكافؤ الفرص والمشاركة الاجتماعية وإعادة التأهيل والحماية للمعوقين.

دال - حقوق المهاجرين واللاجئين

25 - أسهمت جمهورية كوريا في الجهود العالمية لحماية اللاجئين منذ انضمامها إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام 2000. وفي عام 2016، انضمت إلى "نادي +20 مليون" في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو منتدى غير رسمي للمانحين الذين ساهموا بأكثر من 20 مليون دولار لتلك المنظمة. وعلاوة على ذلك، عملت عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة، في أمور منها دعم تنفيذ استراتيجية الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمة الدولية للهجرة، وعضويتها القائمة على التناوب لمدة أربع سنوات في مكتب مجلس المنظمة الدولية للهجرة من الدورة 113 (2022)، مع دور تنسيقي في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في المنظمة الدولية للهجرة.

26 - وتنفذ جمهورية كوريا برنامجا تجريبيا لإعادة توطين اللاجئين منذ عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الخطة الأساسية الثالثة لسياسة الهجرة والخطة الأساسية الثالثة لسياسة الأسر المتعددة الثقافات، وكلاهما للفترة 2018-2022. وستقوم بإعداد سياسة مُحدّثة عند انتهاء صلاحية النسخة الحالية.

27 - وانضمت جمهورية كوريا إلى الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في عام 2018، وهي تفد بأمانة التعهدات التي قُطعت في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019. وتم عرض الإنجازات في اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى في عام 2021.

رابعا - المساهمة في توسيع حدود قضايا حقوق الإنسان

ألف - الحكم المحلي وحقوق الإنسان

28 - نظرا لقرب الحكومات المحلية من الناس ومعرفتها المباشرة بالمجتمعات، فإنها في وضع جيد يمكنها من تعزيز الإدماج الاجتماعي وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ومنذ عام 2013، قادت جمهورية كوريا اعتماد قرارات مجلس حقوق الإنسان كل سنتين بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان، لتشجيع دور الحكومات المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأقر المجلس، في قراره 7/45، الذي اعتمده في دورته الخامسة والأربعين، المعقودة في عام 2020، بالدور الأساسي للحكومات المحلية في ضمان استجابة تمتثل لحقوق الإنسان للتصدي لجائحة كوفيد-19. وتحل الحكومات المحلية موقع الصدارة في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، بقدرتها على اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لسكانها. وعلى هامش الدورة الثامنة والأربعين للمجلس، في عام 2021، عقدت جمهورية كوريا، بالتعاون الوثيق مع فريق

أساسي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حدثا جانبيا بشأن دور الحكومة المحلية في ضمان حقوق الإنسان في مرحلة التعافي بعد الجائحة.

29 - وستواصل جمهورية كوريا جهودها الرامية إلى اضطلاع الحكومات المحلية بدور أنشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال قيادة قرار متابعة بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان في الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في عام 2022.

باء - التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان

30 - لتحديد فرص وتحديات حقوق الإنسان الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة، واستكشاف سبل التصدي لها، قادت جمهورية كوريا عملية اعتماد قرار لمجلس حقوق الإنسان بشأن التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان في الدورتين الحادية والأربعين والسابعة والأربعين للمجلس. وعقدت أيضا العديد من الأحداث الجانبية بشأن التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا، على هامش دورات المجلس والجمعية العامة، بدءا من عام 2018.

31 - وتؤيد جمهورية كوريا خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام، وشاركت بنشاط في المناقشات بشأن تنفيذها بوصفها نصيرا للمائدة المستديرة 3 أ/ب (A/B3) بشأن حقوق الإنسان الرقمية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة تواصل الآن (AccessNow)، في عام 2020.

32 - وستسعى جمهورية كوريا إلى توسيع نطاق المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان من خلال مختلف المحافل والقرارات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان الناشئة الناجمة عن انتشار التكنولوجيات الجديدة. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة البناءة في المناقشات والمسامي الدولية ذات الصلة لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة.

خامسا - المشاركة في صكوك حقوق الإنسان وتنفيذها

33 - صدّقت جمهورية كوريا على المعاهدات الدولية الأساسية السبع التالية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية ونفذتها: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

34 - وفي أعقاب تعهداتها بالانتخاب لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2020-2022، سحبت جمهورية كوريا تحفظها على الفقرة (أ) من المادة 21 من اتفاقية حقوق الطفل في عام 2021. وفي عام 2021، صدّقت أيضا على ثلاث اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية: الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي، 1930 (رقم 29)، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)؛ وبالإضافة إلى ذلك، بدأت جمهورية كوريا

إجراءات محلية للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

35 - وتعاونت جمهورية كوريا وعملت عن كثب مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تقديم التقارير الوطنية في حينها وتنفيذ الملاحظات الختامية. وستواصل التعاون مع هيئات المعاهدات، بما في ذلك خلال إجراءات الاستعراض المقبلة، وستكفل الامتثال الكامل لصكوك حقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

36 - وستسعى جمهورية كوريا إلى التصديق على صكوك إضافية لحقوق الإنسان وسحب التحفظات التي أبدتها على صكوك حقوق الإنسان تمشيا مع التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال حقوق الإنسان في جمهورية كوريا، بما في ذلك التعديلات القانونية والتطورات المؤسسية في مجموعة واسعة من الميادين:

(أ) دراسة إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ب) النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(ج) النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) النظر في سحب تحفظها على الفقرة (ز) من المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة؛

(هـ) النظر في التصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني

على الصعيد الدولي؛

(و) النظر في التصديق على اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)، وهي آخر

اتفاقية أساسية لمنظمة العمل الدولية، لم تكن جمهورية كوريا طرفا فيها.